وقد نواه وقع وقيد بالثلاث لانه لم ينو عددا او نوى ثنتين لايقع بنيته الا ان تكون المراة امة وبانت
نفسي فيما اذا قال لطلق نفسك طلقت طلقة رجعية لانها ضرت وعند ابي حنيفة انه لايقع بقولها انت
نفسي ولو قال لها طلقي نفسك لايملك الزوج توقيته الامر بمجلسها حتى لو قامت عن مجلسها او اخذت
في عمل اخر او اخذت في عمل اخر خرج الامر من يدها الا اذا زاد متى شئت فانه يجوز ان تطلق
نفسها في المجلس وبعده ولو قال لرجل طلق امراتي لم يتقيد بالمجلس فلذلك الرجل ان يطلق في
المجلس وبعده وللزوج ان يرجع عنه الا اذا زاد ان شئت فيجوز ان يطلق في المجلس لا بعده لانه علقه
بمشية فصار تمليكا لانه توكيل فتقيد بالمجلس وليس للزوج ان يرجع وقال زفر هذا والاول سواء ولو
قال لها طلقي نفسك ثلاثا فطلقت طلقة واحدة وقعت واحدة رجعية لانه عكسه اي لو قال لها طلقي نفسك
واحدة فطلقت ثلاثا لم يقع شئ عند ابي حنيفة وعندهما يقع واحدة ولانه طلقي نفسك ثلاثا ان شئت
فطلقت طلقة واحدة ولانه عكسه لايقع عند ابي حنيفة وعندهما يقع واحدة ولو امرها بالبين بان
قال لها طلقي نفسك واحدة بائنة او الوجعي بان قال لها طلقي نفسك واحدة رجعية فعكست بان قالت
طلقت نفسي واحدة رجعية الاولى وبائنة في الثانية وقع ما امرته ولا عبرة لما زادت او نقصت في الوصف
ولو قال لها ان شئت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال لم شئت حال كونه ينوي الطلاق
او قالت شئت ان كان كذا للمعدوم مثل ان تقول لم شئت ان جاء المطر في جوابه قوله انت طالق
لم شئت بطل الامر في الصورتين ولم يقع شئ ولو قالت شئت ان كان كذا لشئ قد كان اي ثابت طلقت قد
الامر بان قالت لا اشاء الا ان تدخلي الدار حتى يجوز لها ان تشاءه وتطلق في اي زمان شاءت ولا يتقيد بالمجلس
ولا تطلق اي لا تملك الطلاق الا طلقة واحدة وفي قوله انت طالق كلما شئت لها ان تفرق الثلاث
بان تطلق نفسها واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا ولا يجمع بان تطلق نفسها ثلاثا في كلمة واحدة
فان طلقت ثلاثا لا يقع شئ عند ابي حنيفة وعندهما وقعت واحدة ولو طلقت بعد زوج آخر لا يقع لان
التعليق ينصرف الى الملك القايم دون المستحدث حتى لو طلقت ثلاثا وتزوجت بزوج آخر وعادت
اليه فطلقت نفسها لم تطلق وفي قولها انت طالق حيث شئت وان شئت لم تطلق حتى تشاء الطلاق
في مجلسها اي قيده بالمشية في المجلس لانها لو قامت عن مجلسها قبل ان تشاء فلا مشية لها في مجلس
آخر حتى يقع شئ وفي قوله لها كيف شئت تقع طلقة رجعية كما قال هذا القائل قبل المشية وقال ابو يوسف

٧ طلقة رجعية ولو قال لها انت طالق متى شئت او متى ما شئت او اذا ما شئت

وجد لا يقع ما لم تشأ فان شاءت واحدة بائنة او ثلاثا وقد كان الزوج نواه اي نوى ما شاءت
وقع اما اذا شاءت ثلاثا والزوج نوى واحدة بائنة او شاءت واحدة بائنة والزوج نوى الثلاث
فتقع واحدة رجعية ولو لم يحضر الزوج نيته لم يذكر في الاصل وتجب ان يعتبر مشيتها فيما شاءت من
ثلاث فلاثا او واحدة بائنة ولم ينو الزوج وقع ما اوقعت بالاتفاق وعند الخصاف يعتبر نية
الزوج لا مشيتها وفي قوله انت طالق كم شئت وانت طالق ما شئت تطلق نفسها ما شاءت فيه وهو
ان ردت الامر بان قالت لا اشاء فليس لها ان تطلق بعده وفي قوله طلقي نفسك من ثلاث
ما شئت اي اختاري من ثلاث ما شئت تطلق نفسها ما دون الثلاث وليس لها ان تطلق نفسها
ثلاثا عند ابي حنيفة وعندهما لها ان تطلق نفسها ثلاثا ايضا

باب التعليق اما يصح

حال كونه في الملك كقوله لمنكوحته ان زرت فلانا فانت طالق فيقع الطلاق بعد الزيارة او مضافا
اليه اي يصح التعليق حال كونه مضافا الى الملك اي سببه مطلقا لو اخص خصه او قبيلة او وقتا او لم يخص
وهو قول عمر قال مالك ان خص خصه او قبيلة صح والا لا وهو قول ابن ابي ليلى وابن مسعود وعند الشافعي
لا يصح اصلا وهو قول ابن عباس لكن يحنث فانت طالق فيقع الطلاق بعده اي بعد النكاح فلو قال
لاجنبية ان زرت فانت طالق فنكحها فزارت لم تطلق هذا نتيجة ما قبله والفاظ الشروط ان
واذا واذا ما وكل وكلما ومتى ما والشرط العلامة ومنه اشراط الساعة اي علاماتها
فسميت هذه الالفاظ به لانها اعلام بالفعل الذي هو شرط الحنث اي علامته لان المجزأ ما يتعلق
بها هو ملاحظ الوجود وهو الافعال لا الاسماء لانه معنى الحظر فيها ففيها ان وجد الشرط انحلت
اليمين فلا يتحقق الحنث بعده الا في كلما لان اليمين جرى بتطليقات ثلاث ولا بينونة حتى يستوفي
الثلاث لاقتضاء عموم الافعال قضاء كعموم الاسماء فلو قال كلما تزوجت امراة فانت طالق
لم يحنث بكل امراة ولو تزوجها بعد زوج آخر وزوال الملك بعد اليمين بان طلقها واحدة او ثنتين
وانقضت عدتها لا يبطل اليمين فان وجد الشرط في الملك طلقت وحلت اليمين والا اي وان
لم يوجد في الملك بان قال لامراته ان دخلت الدار فانت طالق فطلقها قبل وجود الشرط ومضت
العدة ثم دخلت الدار لا تطلق ولكن انحلت اليمين وان اضافه الى وجود الشرط بان قال ان الشرط
لم يوجد وقالت وجد فالقول له لانه منكر الا اذا برهنت اي اذا اقامت المراة بينة فحينئذ لا يعبر قوله فان القاضي
وما لا يعلم الا من قبلها فالقول لها في حق غيرها كان حضت فانت طالق وفلانة اوان